

دور ومكانة تركيا في دفع السياسات التدخلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط

علي حمزه غافل الحماحه

طالب دكتوراه قسم العلوم السياسية، جامعه مازندران ايران

أ.د علي اكبر جعفرى

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مازندران ايران

أ.م.د حسين رفيع

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مازندران ايران

aliamzag180@gmail.com

A.jafari@umz.ac.ir

h.rafi@umz.ac.ir

ملخص:

لطالما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كرائدة لحقوق الإنسان في العالم، وشهدنا دائماً تدخلها السياسي والعسكري وحتى الاقتصادي على مستوى السياسات العامة للدول المستقلة في العالم. لقد أدت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلى سعي الولايات المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، لزيادة هيمنتها وسلطتها في هذه المنطقة من خلال تدخلاتها العسكرية والسياسية. ولهذا الغرض، تسعى الولايات المتحدة إلى موازنة دول المنطقة مع أهدافها ونظرياتها السياسية والاقتصادية، وتقيم العديد من العلاقات مع الدول ذات التوجهات الغربية أو التي تتفق مع السياسات الغربية، وذلك لدفع أهدافها قديماً. من الدول المهمة وذات الموقع الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والتي تتمتع بمعتقدات دينية ومذهبية أكثر اعتدالاً مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط، وتعتزف بالكيان الصهيوني في علاقاتها السياسية، هي تركيا. لذا، سعت هذه المقالة، من خلال دراسة دور تركيا في دفع الأهداف التدخلية للولايات المتحدة ومكانة تركيا في منطقة الشرق الأوسط، إلى تقديم النقاط المهمة لهذا التعاون ودور تركيا في الحفاظ على أمن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة إيران، بالإضافة إلى الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية لهذا التعاون. لذا، في بداية البحث، سنتناول المفاهيم العامة والأساسية، ثم سنشرح بعض الأهداف التدخلية والهيمنية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وفي الأقسام التالية سنقوم بتحليل دور ومكانة تركيا في التأثير على هذه الأهداف ودفعها، وأخيراً، سنقدم مقترحات لحلول للحد من الآثار السلبية لهذا الدور ومواجهته من قبل دول الشرق الأوسط. الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، تركيا، الشرق الأوسط، الموقع الاستراتيجي

مقدمة

على الرغم من أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم كانت دائماً أحادية الجانب، وسعت إلى التدخل في الشؤون السياسية والاجتماعية للدول الأخرى بتقديم نفسها كقائدة عالمية، إلا أن هذا التدخل بلغ ذروته منذ عام ٢٠١٦ والجولة الأولى من رئاسة دونالد ترامب (١). في فترة رئاسته الأخيرة، شهدنا أيضاً زيادة في هذا النوع من التدخلات في شؤون الدول المستقلة في العالم، خاصة دول منطقة الشرق الأوسط (٢). لدراسة كيفية زيادة هذا النوع من التدخلات الأمريكية خلال فترة ترامب، يمكن الإشارة إلى علامات تفوق وهيمنة حكومة الولايات المتحدة في فترات مختلفة، والتي بلغت ذروتها في عهده تحت شعار استعادة السلطة الأمريكية المفقودة وضمان أمن الولايات المتحدة (٣) عند دراسة أفكار وأعمال إدارة ترامب، يمكن ملاحظة أنه على الرغم من معارضته للسياسات العدوانية للإدارات السابقة وانتقاده لتلك السياسات بسبب فرض خسائر اقتصادية فادحة على الحكومة الأمريكية، فإنه في الواقع يتبع نفس السياسة التدخلية كغيره من الحكومات الأمريكية (٤). وفيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية الحالية تجاه الشرق الأوسط، فإنه على الرغم من الشعارات الانتخابية لهذه الإدارة التي أعلنت أن قضية

الشرق الأوسط منفصلة عن سياستها الخارجية، وتدعي أنها ستتعامل مع قضايا الشرق الأوسط فقط فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي، وخاصة داعش أو غيرها من التوجهات الدينية المتطرفة، فإنه في الواقع يمكن ملاحظة أن نطاق هذه التدخلات قد تجاوز حدود داعش ومكافحة الإرهاب وامتد إلى المجالات السيادية لحكومات هذه المنطقة (٢). إحدى القضايا المهمة والتي تحظى باهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي ضمان أمن الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط. تصل أهمية هذه القضية إلى درجة أن تغير السلطة والفصائل السياسية في الولايات المتحدة لم يستطع أن يقلل من مكانتها، وفي جميع فترات الحكومات السابقة، كان موضوع ضمان أمن الكيان الصهيوني ضمن أولويات هذا البلد الرئيسية (٥). لذلك، يبدو أنه بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع بالنسبة للولايات المتحدة، لا يمكن توقع أن تتخفف تدخلات هذا البلد في الشرق الأوسط؛ لأنه لضمان أمن الكيان الصهيوني الواقع في هذه المنطقة، فإن حكومة الولايات المتحدة مجبرة على الاستمرار في التدخل وممارسة النفوذ في الشؤون الإقليمية (٦). على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة، وبالتالي رئاستها الحالية، تطرح سياسة "أمريكا أولاً" في سياستها وأهدافها العامة، وتؤمن بأن أولويتها الرئيسية هي الحفاظ على المصالح الوطنية في الأبعاد الاقتصادية والأمن القومي، ولا ينبغي اعتبار أمريكا كشرطي يتجول في العالم، إلا أنها في الواقع، للحفاظ على هذه المصالح، لا بد لها من التدخل الفعال في السياسة الخارجية للدول الأخرى والتأثير على النظام العالمي في مسار تحقيق أهدافها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، تشكلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على أساس مصالح أمنية وسياسية مشتركة في المنطقة. كان انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناطو) عام ١٩٥٢ نقطة تحول في علاقات البلدين (٧)، مما جعل الولايات المتحدة تعتبر تركيا أحد حلفائها الاستراتيجيين ضد نفوذ الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. في العقود اللاحقة، استمرت هذه العلاقات، على الرغم من التقلبات، دائماً ضمن إطار المصالح الجيوسياسية المشتركة، خاصة في المجالات العسكرية والاقتصادية وأمن الطاقة (٨). بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن فقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتها الرئيسية (إيران) نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن الثورة الإسلامية، سعت هذه الدولة إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا. تتمتع تركيا بميول غربية ثقافياً وسياسياً، وقد عدلت سياساتها الدينية والمذهبية والمعادية للغرب إلى حد كبير (٩). كما أن الحكومة التركية، بدعمها للكيان الصهيوني، وفرت بيئة مناسبة لتوسيع هذه العلاقات وتعميقها. لذلك، في هذه المقالة، سنتناول توضيح دور تركيا في سياساتها الدولية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة وكيفية تأثير هذه العلاقات على وضع الشرق الأوسط.

الإطار النظري

عند دراسة دور ومكانة تركيا في دفع السياسات التدخلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لا بد من شرح وتحليل بعض المفاهيم والتعاريف لكي نتمكن بالاعتماد عليها من توضيح دور ومكانة هذا البلد في العلاقات الدولية والإقليمية بشكل صحيح.

تعريف السياسة الخارجية لتعريف السياسة الخارجية، يجب الإشارة إلى عدة نقاط. السياسة الخارجية هي استراتيجية أو مجموعة من الإجراءات المخطط لها مسبقاً من قبل المسؤولين الحكوميين، بهدف تحقيق مقاصد وأهداف معينة في إطار المصالح الوطنية على الساحة الدولية والعلاقات الدولية. لذلك، يمكن القول إن السياسة الخارجية تشمل توضيح وتحديد مجموعة من الإجراءات لتحقيق أهداف محددة في المجتمع الدولي، والتي تقوم بها الحكومات. ويمكن أن تكون هذه السياسة الخارجية نتيجة مبادرة حكومة أو رد فعل على سلوك دول أخرى (١٠). في تعريف آخر، يمكن اعتبار السياسة الخارجية توجه حكومة تجاه التطورات الدولية أو طريقة نظرة تلك الحكومة إلى أحداث المجتمع العالمي (١١). على الرغم من أن رؤية قادة كل دولة تلعب دوراً أساسياً في تحديد سياساتها الخارجية، إلا أنه يمكن ذكر عوامل مؤثرة أخرى تلعب دوراً أساسياً في تشكيل السياسة الخارجية لكل دولة: القيم والمعتقدات: يتمتع النظام العقائدي لبلد ما بأهمية في تقديم خطة واضحة نسبياً لكيفية عمل النظام الدولي، ومكانة البلد فيما يتعلق بأداء الدول الأخرى (٣) الخلفيات التاريخية والثقافية: يؤثر هذا العامل، سواء بوعي أو بدون وعي، أو بشكل مباشر أو غير مباشر، على قرارات الأفراد المشاركين في تحديد السياسات الخارجية لدولة ما (٤) الصورة والانطباع العام للسياسة الخارجية السائدة في الأنظمة الدولية يعني أن فهم وتصور المسؤولين الحكوميين لكل دولة يمكن أن يؤثر على اتخاذ سياساتها الخارجية (١٠) يمكن أن تلعب المشاكل الداخلية، والاحتياجات المحلية، وهيكل النظام الدولي لكل بلد دوراً كبيراً في تشكيل السياسة الخارجية للدول. أحياناً، تتخذ السياسة الخارجية بهدف تلبية الاحتياجات الداخلية أو صرف انتباه الرأي العام عن ظاهرة اجتماعية. كما يمكن للنظام السائد في العلاقات الدولية لكل دولة أن يؤثر بشكل كبير على توجه سياستها الخارجية (١١). تعريف الشرق الأوسط: شاع مصطلح "الشرق الأوسط" في العلاقات الدولية منذ عام ١٩٠٢. على سبيل المثال، خلال الحرب العالمية الأولى، كانت قوات الحلفاء المرسلّة إلى العراق، والتي كانت تُرسل إلى هذه المنطقة عبر الهند، تُعرف باسم "قوات الشرق الأوسط". كما سُمي المقر المركزي للقيادة العسكرية البريطانية في القاهرة عند بداية الحرب العالمية الثانية بـ "القيادة العامة

للشرق الأوسط" (١٠) تُقدر مساحة الشرق الأوسط بحوالي ٨,٨٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع. وتشكل الدول الثلاث إيران وتركيا ومصر مجتمعة ٥٢٪ من سكان الشرق الأوسط (١١). تتميز هذه المنطقة بتنوع ديني ولغوي واسع؛ بما في ذلك أقوام وأتباع ديانات مثل العرب والأتراك والفرس والأكراد والأرمن واليهود والمسيحيين والشيعية والسنة. تجدر الإشارة إلى أن العرب والسنة يشكلون النسبة الأكبر من سكان الشرق الأوسط (١٢). الشرق الأوسط هو مهد الديانات السماوية الثلاث الكبرى - الإسلام والمسيحية واليهودية. وعلى الرغم من أن المسلمين يشكلون النسبة الأكبر من سكان هذه المنطقة، إلا أن المجتمعات اليهودية موجودة أيضًا في الأراضي المحتلة، إيران، تركيا، تونس، سوريا، المغرب ومصر. كما أن المسيحيين في الشرق الأوسط يقطنون بشكل رئيسي في لبنان، سوريا، مصر والعراق (١٣). بنظرة سريعة، يمكن ملاحظة أن منطقة الشرق الأوسط تشمل أجزاء من ثلاث قارات آسيا، أفريقيا وأوروبا، وتقع خمسة بحار: الأبيض المتوسط، الأحمر، قزوين، الأسود والخليج الفارسي ضمن حدودها الجغرافية. السياسات التدخلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط لقد خصصت الحكومات المختلفة في الفترات الماضية للولايات المتحدة مكانة خاصة للشرق الأوسط في عقيدتها للسياسة الخارجية، لأن المصالح الوطنية والأهداف الاستراتيجية طويلة المدى لهذا البلد في الشرق الأوسط كانت دائمًا محل اهتمام رجال الدولة في الولايات المتحدة. وقد يؤدي عدم الاهتمام بظروف الشرق الأوسط إلى الإضرار بالمصالح الوطنية وأمن هذا البلد. تجدر الإشارة إلى أن بعض مشاكل منطقة الشرق الأوسط ناجمة عن هذه التدخلات الأمريكية، وقد يؤدي إهمال هذه المنطقة في النهاية إلى مشاكل لحكومة الولايات المتحدة (١٤) فيما يلي بعض القضايا المهمة والتي تحظى باهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط:

أهمية تأمين الطاقة للولايات المتحدة من الشرق الأوسط حاليًا، يتم تأمين ٦٢ بالمائة من مصادر الطاقة في العالم من الشرق الأوسط، ولذلك، يمكن اعتبار هذه المنطقة "القلب النابض للطاقة في العالم". يمكن للدول التي تمتلك احتياطيًا هائلة من النفط والغاز أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، ولهذا السبب، فإن كيفية التواصل مع هذه الدول له أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة (١٣). لذا، فإن أهمية الحفاظ على إمدادات الطاقة ونقلها من الشرق الأوسط تبرر وجود الولايات المتحدة في هذه المنطقة. بشكل عام، تستند السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة على ثلاثة مبادئ عامة:

- تأمين وحفظ سلامة الكيان الصهيوني والدفاع عنه بشكل كامل،
- ضمان تصدير النفط والطاقة من الشرق الأوسط،
- الحفاظ على الأنظمة المتوافقة ومواجهة الأنظمة غير المتوافقة بأساليب مختلفة، حتى من خلال التدخلات الهجومية (١٤).

مكانة الكيان الصهيوني في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتأثيرها في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨٣، عندما اعترف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك باستقلال النظام الصهيوني، اعتُبر هذا النظام صديقًا وتابعا للولايات المتحدة. في نوفمبر من العام نفسه، ومع إقرار اتفاقية التعاون الاستراتيجي، ارتقت أهمية هذا النظام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة من مستوى الحليف إلى مستوى الشريك. ظل هذا الاعتراف ساريًا حتى اعتماد قرار تأسيس دولتين مستقلتين، يهودية وعربية، في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٧، ولم يوجد في تاريخ الولايات المتحدة أي رئيس لم يدعم أمن النظام الصهيوني. بمعنى آخر، كان الاعتراف بهذا النظام ودعم سلامته شعارًا لا يتجزأ لجميع المرشحين الرئاسيين في الولايات المتحدة (١٥). خلال الحرب الباردة أيضًا، لعب النظام الصهيوني دور الحليف الدائم للولايات المتحدة والخط الأمامي في مكافحة انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، قدم هذا النظام نفسه كرائد قوي لمواجهة انتشار الإسلاموية. بعد أحداث ١١ سبتمبر أيضًا، أدى التوافق بين البلدين في تعريف الإرهاب العالمي إلى زيادة تقاربهما (١٦) أهمية ومكانة تركيا في سياسات التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨٣، عندما اعترف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك باستقلال النظام الصهيوني، اعتُبر هذا النظام صديقًا وتابعا للولايات المتحدة. في نوفمبر من العام نفسه، ومع إقرار اتفاقية التعاون الاستراتيجي، ارتقت أهمية هذا النظام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة من مستوى الحليف إلى مستوى الشريك. ظل هذا الاعتراف ساريًا حتى اعتماد قرار تأسيس دولتين مستقلتين، يهودية وعربية، في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٧، ولم يوجد في تاريخ الولايات المتحدة أي رئيس لم يدعم أمن النظام الصهيوني. بمعنى آخر، كان الاعتراف بهذا النظام ودعم سلامته شعارًا لا يتجزأ لجميع المرشحين الرئاسيين في الولايات المتحدة (١٥). خلال الحرب الباردة، لعب النظام الصهيوني دور الحليف الدائم للولايات المتحدة والخط الأمامي لمكافحة انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، قدم هذا النظام نفسه كرائد قوي لمواجهة انتشار الإسلاموية. كما أدى التوافق بين البلدين في تعريف الإرهاب العالمي بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى زيادة تقاربهما (١٧).

تأثير الموقع الجيوسياسي والجيوسراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي، كان يُعتقد أن تركيا ستفقد موقعها في المنطقة، ولكن نظرًا للتطورات الإقليمية، زادت أهمية هذا البلد الاستراتيجية (١٢). بعد هذه التغييرات، استغلت تركيا الظروف

السائدة، وبدلاً من أن تكون بين قطبين للقوة، بدأت في استخدام موقعها الاستراتيجي لتحقيق الأهداف الوطنية، وقدمت تعريفات جديدة لكل من هذه المفاهيم (بني هاشم، ١٣٨٨: ص ١٢٢). تمكنت تركيا، كجسر يربط بين المناطق الاستراتيجية، من تعزيز دورها في هذه المنطقة (١٤) يعتقد بعض الكتاب أن تركيا تتمتع بـ «عمق استراتيجي» بسبب مواقعها الجغرافية والتاريخية، ويمكن اعتبارها ضمن القوى المركزية. لذا، يجب ألا تقصر هذا البلد دوره على منطقة واحدة، بل أن تتولى دور القيادة في عدة مناطق بناءً على موقعها المركزي (١٧) من ناحية أخرى، منح جوار تركيا لثلاث مناطق اقتصادية-سياسية مهمة، تشمل القوقاز والشرق الأوسط والبلقان، أهمية خاصة لهذا البلد. لطالما حظيت تركيا بالاهتمام كحلقة وصل بين أوروبا وآسيا، وأيضاً بسبب وضعها شبه الجزيري ودورها خلال فترة القطبية الثنائية للقوى العالمية. لذلك، في التنافس بين القوى، استغلت تركيا الظروف الجغرافية الخاصة وقدرتها العسكرية لتحقيق أقصى استفادة من موقعها، ومن خلال ذلك حققت التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي المنشود (١٨) بالإضافة إلى ذلك، أظهر دور تركيا في عدة حروب إقليمية، مثل حرب الخليج وحرب كوسوفو وأفغانستان، أن هذا البلد يمكن أن يكون سنداً موثوقاً به للدول الغربية. ومن ثم، كان دور تركيا بارزاً جداً في بعض الاتفاقيات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، الناتو، ومجموعة الثماني، مما يعكس الفعالية المؤثرة لسياسة هذا البلد الخارجية (١٦) يسهل الموقع الجغرافي الخاص لتركيا، كجسر يربط بين صادرات نفط الشرق الأوسط إلى الغرب، وأيضاً بسبب وصول هذا البلد إلى بحار متعددة مثل البحر الأسود وبحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، تصدير السلع الاستهلاكية إلى أوروبا، وعلى هذا الأساس، توسعت طرق الاتصال التركية وتطورت (١٧). من منظور الغرب، تتمتع تركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة بأهمية خاصة للولايات المتحدة للأسباب التالية:

• يعتبر هذا البلد نموذجاً ناجحاً لدول القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان، مع اختلاف أنها، على عكس إيران والمملكة العربية السعودية، لا تشكل تهديداً للغرب.

• تلعب التطورات في تركيا دوراً أساسياً في نشوء أو اختفاء الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط.

• نجاح القطاع الخاص في تركيا يمكن أن يكون نموذجاً للدول المحيطة بهذا البلد (١٩).

أهمية الأمن في تركيا على المستوى الدولي

تعتبر تركيا، بفضل ظروفها الجغرافية الخاصة، حلقة وصل واتصال بين آسيا وأوروبا، سواء من الناحية البرية أو البحرية. ومن وجهة نظر عسكرية، يتمتع هذا البلد بالقدرة على السيطرة والإشراف على المناطق المجاورة للبحر الأسود والقوقاز وإيران والعراق في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، لطالما عُرفت تركيا بأنها سند للدول الغربية، وفي حلف الناتو أيضاً، تلعب دوراً حيوياً في المنطقة للدول الغربية (١٩).

نظرياً، تستند التكتيكات والاستراتيجية العسكرية التركية على ثلاثة مبادئ أساسية:

• استمرارية جاهزية القوات العسكرية لهذا البلد على أعلى مستوى،

• إبرام اتفاقيات إقليمية بهدف تأمين أقصى قدر من الأمن،

• (١١٥) إعطاء أهمية لتدريب القوات العسكرية (خليلي نجاد ودهشيار، ١٣٩٦: ص).

تستخدم تركيا في مجال الدفاع الوطني تقنية الدفاع الوقائي، والمشاركة الفعالة في الأمن الجماعي من خلال إبرام الاتفاقيات العسكرية، والحفاظ على القوة العسكرية لمواجهة التهديدات الداخلية والدولية. ولهذا الغرض، أبرمت هذا البلد اتفاقيات ووسعت العلاقات العسكرية مع أندريجان ومقدونيا وجورجيا وإسرائيل وتركمانستان. كما أظهرت تركيا، من خلال لعب دور الوسيط في بعض النزاعات الإقليمية، مكانتها كدولة قوية ومستقرة في حل النزاعات الإقليمية من خلال رفع الدعاوى في الأمم المتحدة (٢٠). منذ تأسيس الجمهورية، واجهت تركيا خوفاً من محاولات المنافسين لتفكيك البلاد، ولهذا السبب، سعت دائماً إلى منع التحريصات الداخلية والدولية من خلال تشكيل مجموعات عسكرية في المناطق الحساسة. يعتقد السياسيون الأتراك أن دعم الناتو قد يتراجع، ولهذا السبب، يجب على البلاد دائماً الحفاظ على استعدادها لأي عدوان طويل الأمد. وعلى هذا الأساس، فإن تخصيص الميزانية لتعزيز القوة العسكرية المحلية هو الأولوية، وترحب تركيا بتطور التكنولوجيات العسكرية ودخولها البلاد. باختصار، يرى السياسيون الأتراك أن وجود قوة عسكرية متماسكة وقوية، إلى جانب سياسة خارجية مناسبة، يمكن أن يخلق ردعاً أكثر فعالية (٢١) تأثير مكانة تركيا في التطورات السورية لطالما وجدت خلافات بين تركيا وسوريا حول بعض القضايا؛ على سبيل المثال، كان وجود الأكراد في منظمة حزب العمال الكردستاني وكيفية تقسيم مياه الفرات مصدراً دائماً للخلاف بين البلدين. تراجعت هذه الخلافات إلى حد ما مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وكذلك الإجراءات التي اتخذها بشار الأسد. ومن الخلافات الأساسية الأخرى بين البلدين، ما يتعلق بمحافظة الإسكندرون. تم التنازل عن هذه المحافظة لتركيا من قبل فرنسا عام ١٩٣٩ خلال بداية الحرب العالمية الثانية، لكن سوريا لا تزال تعتبرها جزءاً من أراضيها. بعد

حل الخلاف حول زعيم حزب العمال الكردستاني وتحديد أهمية القوة العسكرية، سعت تركيا من خلال إبرام اتفاق عسكري مع إسرائيل إلى تعزيز قدرتها العسكرية ضد أي تهديد داخلي أو خارجي (١٩) على الرغم من أن العلاقات بين تركيا وسوريا كانت أكثر توازنًا طالما بقي بشار الأسد في السلطة في سوريا، إلا أنه بعد بدء الاضطرابات في سوريا، سحب رئيس تركيا آنذاك دعمه لبشار الأسد باتخاذ موقف غير شفاف. وفي أعقاب هذا الإجراء، أرسل بشار الأسد، كعلامة على الاحتجاج، مستشاره الأعلى إلى أنقرة لتقديم التوضيحات. ومع ذلك، طالب قادة تركيا في تصريح صريح بإنهاء التعامل مع المحتجين في سوريا. وبالنظر إلى أن تركيا لديها حدود مشتركة مع العراق وسوريا وتخشى من انتشار الإسلاموية في هذه المنطقة، يمكن استنتاج أن بعض الاضطرابات في هذين البلدين ناتجة عن تدخلات تركيا (٢٠) بما أن تركيا تسعى إلى توافق دول المنطقة معها، يبدو أن العراق وسوريا قد احتلا الأولوية لدى هذا البلد، وبعد ذلك، تستهدف تركيا أفغانستان ومصر لتحقيق التوافق. وفقًا لبعض الكتاب، بمجرد بدء المعارضة الداخلية في سوريا، سعت تركيا بدعم عسكري وسياسي للمعارضين لنظام بشار الأسد لإزاحته عن السلطة. حاولت تركيا استغلال موقعها الإقليمي الخاص، وبذل أقصى جهودها لإسقاط بشار الأسد (٢١) وفي سياق مكافحة داعش والإرهابيين أيضًا، سعت تركيا، من خلال لعب دور فعال، إلى كسب رضا الدول الغربية، وحققت نجاحات كبيرة في هذا المجال. ومع ذلك، لاحقًا، نشأت خلافات بين تركيا والمسؤولين الغربيين، وخاصة الولايات المتحدة، بشأن قضية مكافحة داعش، وقامت تركيا بالكشف عن معلومات متعددة ضد هذا البلد (٢٢). كما قامت تركيا، لإسقاط حكومة بشار الأسد، باستضافة اجتماع للمعارضين له، وهو ما يُعد تدخلًا سافرًا في شؤون سوريا. كما أن استضافة اللاجئين السوريين الذين فروا من حكومة بشار الأسد يدل على سياسة تركيا التدخلية ضد سوريا (٢٣). فيما يتعلق بمكافحة داعش، وعلى الرغم من أن تركيا تعتبر هذه الجماعة عدوًا لسوريا، إلا أنها لم تعلن حتى الآن موقفًا رسميًا وحازمًا ضدها، بينما أعلنت مرارًا وتكرارًا معارضتها لقمع المحتجين على حكومة بشار الأسد بشكل رسمي (٢٤) يبدو أن طريقة تعامل تركيا مع سوريا ناتجة عن توافقها الاستراتيجي مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، ويمكن دراسة أسباب هذا الدعم ضمن النقاط التالية:

١. قلق تركيا من وصول دول إقليمية أخرى ذات رؤية إسلامية بحتة إلى السلطة،
٢. يميل التوجه الرئيسي لتركيا في التعامل مع دول المنطقة أكثر نحو التنمية الاقتصادية، ولهذا السبب، فإن ميلها للتعاون مع الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي، مثل المملكة العربية السعودية، أكبر من ميلها للتعاون مع سوريا،
٣. توافق السياسة الخارجية التركية مع الدول الغربية؛ في موضوع التطورات السورية، تتوافق رؤية تركيا مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بشكل أكبر.

الأساس الرئيسي للسياسة الخارجية التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استند الأساس الرئيسي للسياسة الخارجية التركية إلى عقيدة داود أوغلو، المعروفة بـ «العمق الاستراتيجي»، وقد تم اختياره لاحقًا مستشارًا لرئيس تركيا. وفقًا لهذه العقيدة، ينبع موقع ونجاح أي بلد في المجتمع الدولي من ظروفه الجيوستراتيجية، وبالنظر إلى موقع تركيا الخاص، يمكن لهذا البلد أن يلعب دورًا مهمًا في التواصل بين الغرب والشرق الأوسط. بناءً على عقيدة العمق الاستراتيجي، تتمتع تركيا بقواسم ثقافية وتاريخية واسعة مع مناطق البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق يمكنها أن تلعب دور الوسيط بين هذه المناطق والغرب بشكل جيد (٢٠) بالنظر إلى ما سبق، فإن المحاور الهامة والأساسية للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي، بناءً على عقيدة العمق الاستراتيجي، هي:

- إقامة توازن بين الأمن والحرية،
- إزالة التوتر في السياسة الخارجية التي تحكم العلاقات الإقليمية،
- تعدد أبعاد السياسات الخارجية،
- المرونة في الدبلوماسية التركية (٢١). بناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية قد تحولت من التركيز فقط على إرضاء الغرب إلى التفاعل مع الأهداف الغربية، وذلك بهدف تقديم نفسها كدولة ذات استقرار سياسي في المنطقة وجذب مشاركة الدول الغربية. من خلال لعب أدوار دولية في النزاعات الإقليمية، تسعى تركيا إلى تحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز نفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي (٢٢-٢٥). سياسات تركيا تجاه الشرق الأوسط مع ظهور التطورات السياسية والثورية في الشرق الأوسط ونشوء الجماعات التكفيرية وشبه العسكرية مثل داعش وجبهة النصرة، أصبحت أجواء هذه المنطقة أكثر أمنًا يومًا بعد يوم. بالنظر إلى حدود تركيا الواسعة مع الدول التي تتشكل فيها هذه التطورات، فمن البديهي أن تكون هناك مخاوف أمنية شديدة قد نشأت لهذا البلد؛ فبالإضافة إلى التهديد الأمني المتمثل في تغلغل هذه التيارات، فإن خطر الانفصال قد أثار قلق المسؤولين الأتراك أكثر من أي وقت مضى؛ لأن تحركات المناطق الكردية في سوريا والعراق يمكن أن تؤثر على الميول

الانفصالية لأكراد تركيا (٢٢) كما أن تغيير نظرة الغرب تجاه الشرق الأوسط يمكن أن يكون له تأثير كبير في تعميق استراتيجية تركيا. على سبيل المثال، في الفترات الماضية، كان المبدأ العام لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تلعب الدول المؤثرة في المنطقة نفسها دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية؛ لأن هذا النهج يقلل من التكاليف الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. بناءً على ذلك، تمكنت تركيا من لعب دور مهم في هذا النهج الغربي لحل نزاعات الشرق الأوسط، مستفيدة من وضعها الجيوستراتيجي. بالطبع، حتى قبل وقوع هذه التطورات، كانت الميول الموالية للغرب بين المسؤولين الأتراك قد دفعت هذا البلد باستمرار إلى السعي لإرضاء الدول الغربية واكتساب مكانة دولية بينها (٢٣). وفقاً لبعض الكتاب، يتبع المسؤولون الأتراك هدفين رئيسيين: (١) التحول إلى قوة إقليمية، و (٢) التحول إلى قوة دولية. وفي إطار الهدف الأول، تسعى تركيا لتصبح دولة قوية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي؛ لذا، فقد حاولت توجيه التطورات في العراق وسوريا وتقديم نفسها كقوة تميل إلى حل النزاعات من خلال الحوار. على سبيل المثال، من خلال الاعتماد على خلفيتها التاريخية والسياسية، تسعى إلى رسم المستقبل السياسي للعراق وسوريا وتونس ومصر، وفي الوقت نفسه تسعى لتوسيع "عمقها الاستراتيجي" في المنطقة (٢٤). وفي مجال التحول إلى قوة دولية، تسعى تركيا على المدى الطويل، بالاعتماد على عقيدة "العمق الاستراتيجي" لداود أوغلو، إلى تعزيز دورها الدولي؛ على الرغم من أن الطريق لا يزال طويلاً في هذا المسار، حتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً (٢٥). لذلك، يرى بعض المحللين أن تركيا، من خلال تقوية الجماعات التكفيرية والمعارضة في المنطقة، تهدف إلى إضعاف الحكومات المجاورة وتعزيز نفسها يوماً بعد يوم من قلب الاضطرابات الأمنية (٢٦) التوتّر في العلاقات الأمريكية التركية بشأن قضايا الشرق الأوسط مع انتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي، تصورت تركيا أنها يمكن أن تصبح القوة الأولى في المنطقة، ومن ثم قوة دولية، إلى جانب القوة العالمية المتبقية (الولايات المتحدة)، فسعت للحصول على رضا الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. حاول هذا البلد، مستفيداً من التغييرات الجيوسياسية، أن يقدم نفسه كقوة إقليمية للعالم، وبالتالي يجذب المصالح الاقتصادية والسياسية المرجوة من الدول الغربية القوية (٢٥) كما أن النظرة المتفوقة للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط جعلت تركيا تعتقد أنها تستطيع أن تلعب دور الشريك والذراع القوية لأمريكا في هذه المنطقة. ومع ذلك، أدت تحولات العالم العربي في عام ٢٠١١ إلى اهتزاز كبير في هذه المعادلة، وأظهرت أن دول العالم اليوم لا تبدي أي ميل حتى لتدخل القوى العظمى، فكيف بها أن تعترف بتدخلات الدول العميلة أو الوكيل لها (٢٧). **تغيير دور ومكانة تركيا في نزاعات منطقة الشرق الأوسط على الرغم من أن تركيا، بدعم من الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، تمكنت من لعب دور استراتيجي في المنطقة، إلا أن هذا الأمر أدى إلى تقييد استقلالها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل كبير. مع وصول الفترة الأولى لحزب العدالة والتنمية إلى السلطة وحضور مفكرين مؤثرين في هذا الحزب، سعت تركيا إلى اكتساب سلطة قرار مستقلة في القضايا الإقليمية؛ وهو الأمر الذي بدا متعارضاً مع استراتيجية الولايات المتحدة. في هذا السياق، كان قرار حكومة أوزال بعدم المشاركة في حرب الخليج الثانية أو عدم التدخل في قضية قبرص، يعبر عن نهج قائم على استقلال القرار السياسي في تركيا (جل محمدي، ١٣٩٨: ص ١١٧). وبناءً على ذلك، سعت تركيا لأن تُعرف في المنطقة كدولة مستقرة، ذات مبادرة، وقادرة على تسوية النزاعات الإقليمية. من ناحية أخرى، وبالاعتماد على المبادئ الإسلامية، حاولت تركيا أن تقدم نفسها كـ "نموذج إسلامي ناجح" للدول الأخرى في المنطقة. في هذه الفترة، تشكلت السياسة الخارجية التركية على أساس مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، وسعت هذه الدولة، من خلال لعب أدوار مثل "الوسيط" و"الجسر بين الحضارات" و"الجار الجيد" و"الدولة التجارية"، لتقديم صورة إيجابية عن نفسها على المستوى الدولي (١٨). مع ذلك، فإن ظهور تحولات واسعة في الدول العربية واندلاع الثورات المعروفة بـ "الربيع العربي"، دفع تركيا أكثر فأكثر نحو الاستقلال السياسي واتخاذ قرارات مستقلة. وقد أدخلت هذه التطورات العلاقات بين أنقرة وواشنطن في مرحلة حرجة وخفضت مستوى التعاون بين البلدين إلى أطر محدودة ومشروطة ببيئة استراتيجية خاصة (١٩) بلغت الخلافات بين البلدين ذروتها مع وقوع محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ في تركيا؛ حيث تعزز الظن بين المسؤولين الأتراك بأن هذا الانقلاب قد يكون نتيجة لمخطط من قبل الولايات المتحدة للإطاحة بحكومة أردوغان. وقد زاد رفض أمريكا تسليم فتح الله غولن، الزعيم المتهم بتدبير الانقلاب والمقيم في هذا البلد، من هذه الشكوك. وعلى إثر هذا الحدث، قامت تركيا باعتقال واسع النطاق لمواطنين أمريكيين وأوروبيين، مما أدى إلى تصعيد الخلافات السياسية بين أنقرة وواشنطن (٢٠). ومن المحاور الأخرى للخلاف بين تركيا والولايات المتحدة، يمكن الإشارة إلى سياسة تركيا الإقليمية المستقلة تجاه التطورات في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، النهج التركي المختلف في الأزمة السورية، وتوسيع العلاقات مع الصين وروسيا، وكذلك المواقف المستقلة لأنقرة تجاه العقوبات الاقتصادية والملف النووي الإيراني، كلها تعد مؤشرات على التعارض والتوتر في علاقات البلدين (٢١).**

الخاتمة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة، ارتكز توجه الولايات المتحدة في سياستها التدخلية على مبدأ أن التغييرات الأساسية في النظام الدولي يجب ألا تؤثر على المبادئ العامة لسيادتها المطلقة. بمعنى آخر، يجب ألا تتعرض السياسات الاقتصادية والسياسية الكلية للولايات المتحدة - بما في ذلك سياسات السوق الحرة، وتأمين الطاقة بلا قلق من الشرق الأوسط، وضمان سلامة وأمن النظام الصهيوني - للتهديد تحت أي ظرف من الظروف. ولهذا السبب، سعت الولايات المتحدة دائماً، من خلال نهج تدخلية، إلى دعم الدول الموالية للغرب والحد من نمو وتوسع الدول المعارضة لسياساتها، وذلك لتحقيق أهدافها في مناطق مختلفة من العالم. بعد تولي باراك أوباما السلطة في الولايات المتحدة، حلت سياسات التدخل المباشر هذه محل "تفويض المسؤولية" أو الاستعانة بمصادر خارجية لبعض الأمور إلى الدول الموالية للغرب. ولهذا الغرض، سعت الولايات المتحدة، من خلال تقوية وتشجيع الحكومات الموالية للغرب في كل منطقة، إلى تقليل التكاليف الاقتصادية والسياسية، وكذلك التخفيف من معارضة الرأي العام لبعض برامجها، وذلك عبر تفويض إدارة بعض الأمور والسيطرة على بعض الأزمات إلى الدول الحليفة لها. كانت تركيا إحدى الدول التي، منذ فترة طويلة، وبسبب النزاعات مع الدول العربية وميل مسؤوليها للغرب، تُعتبر قاعدة مناسبة لهذا النهج. وقد سعت هذه الدولة، خلال فترة الحرب الباردة أيضاً، إلى كسب المصداقية والسمعة العالمية من خلال إظهار وجه دولي لنفسها في حل النزاعات الإقليمية. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، خشيت تركيا من فقدان دورها في المنطقة، لكنها، بالاعتماد على موقعها الجغرافي والجيوسياسي الخاص، تمكنت من إعادة ترسيخ مكانتها من خلال لعب دور الوسيط في بعض النزاعات الإقليمية وتقديم نموذج لـ "الإسلام المعتدل". الموقع الجيوستراتيجي الخاص لتركيا جعلها حلقة وصل بين آسيا الوسطى والغرب، ووضعها في بؤرة اهتمام الفاعلين الدوليين. باتباع بعض التوجهات الغربية في القضايا العالمية والإقليمية، تمكنت تركيا من كسب ثقة الولايات المتحدة والاعتراف بها كأحد الشركاء الرئيسيين لواشنطن في المنطقة. على سبيل المثال، في التطورات السورية، سعت تركيا، بتغيير نهجها الأساسي، إلى خلق صورة دولية لنفسها من خلال اتباع سياسات الغرب. وفي قضايا سياسية وإقليمية أخرى، عملت هذه الدولة كذراع سياسية للغرب والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كما أن دعم النظام الصهيوني وإبرام اتفاقيات تسليح معه كان من الإجراءات الأخرى التي اتخذتها تركيا لكسب رضا الحكومات الغربية. ومع ذلك، استمر هذا التوافق التركي مع الولايات المتحدة حتى قبل وصول الحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية، وبعد تقديم عقيدة "العمق الاستراتيجي" من قبل أحمد داود أوغلو، تراجع هذا الاتجاه إلى حد ما. وفقاً لهذه العقيدة، فإن تركيا، بفضل موقعها الجيوستراتيجي والخاص، لديها القدرة على التحول إلى القوة الإقليمية الأولى، ويمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في المنطقة والمجتمع الدولي دون الاعتماد على الحكومات الغربية. لذا، يمكن القول إن دور تركيا في تحقيق أهداف الولايات المتحدة التدخلية يتراجع، وتظهر علامات الاختلاف في نهج البلدين بوضوح. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أنه في بعض النزاعات، لا يزال دور تركيا كذراع عملياتي للولايات المتحدة في السياسات التدخلية الغربية لا يمكن إنكاره.

المصادر

١. أزغندي، سيد علي رضا؛ جهانغيري سعيد (١٣٩٧). تحليل السياسة الخارجية لحكومة دونالد ترامب في الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهها. مجلة الاستراتيجية السياسية، السنة الثانية، العدد ٥، ص ٢٥-١.
٢. مقتدر، هوشنغ (١٣٥٨). مباحث حول السياسة الدولية والسياسة الخارجية. منشورات كلية العلوم السياسية والاجتماعية، طهران.
٣. خوش وقت، محمد حسين (١٣٧٥). تحليل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. الطبعة الأولى، منشورات وزارة الخارجية، طهران.
٤. قوام، عبد العلي (١٣٧٢). أصول السياسة الخارجية والسياسة الدولية. الطبعة الثانية، منشورات سمت، طهران.
٥. هالستي، كي جي (١٣٧٣). أساسيات تحليل السياسة الدولية. ترجمة بهرام مستقيمي ومسعود طارم سري، الطبعة الخامسة، مؤسسة الطباعة والنشر بوزارة الخارجية، طهران.
٦. ترابي، قاسم (١٣٩١). نقد وتحليل: تحديات أمريكا في الشرق الأوسط الأوسع. مجلة الدراسات الإقليمية لدراسات أمريكا وإسرائيل، العدد ٣.
٧. ترابي، قاسم (١٣٩١). اعتماد أمريكا على نفط الشرق الأوسط - النتائج والتبعات. مجلة الدراسات الإقليمية لدراسات أمريكا وإسرائيل، العدد ١.
٨. كلعي، فرزاد (١٣٩٠). السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والحركات الشعبية الجديدة.
٩. مير حسيني، سيد محسن؛ ناقوسي، سناء (١٣٩٥). دراسة أهداف وعقيدة السياسة الخارجية لباراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد الثورات العربية الإسلامية. المؤتمر الدولي للتوجهات الحديثة في العلوم الإنسانية في القرن ٢١.

١٠. خليل نجاد، روح الله؛ دهشيار، حسين (١٣٩٦). الأزمة السورية والأمن القومي التركي. مجلة البحوث السياسية للعالم الإسلامي، السنة السابعة، العدد الثاني، ص ١٠٧-١٤٠.
١١. بني هاشم، مير قاسم (١٣٨٨). الحركات الثورية العربية - آفاق وتحديات النموذج الجديد للدولة. مجلة الدراسات الاستراتيجية.
١٢. داود أوغلو، أحمد (١٣٩١). العمق الاستراتيجي - مكانة تركيا على الساحة الدولية.
١٣. قهرمان بور بناب، رحمان (١٣٨٠). الاستشراق - العولمة والعلاقات الدولية. معلومات سياسية-اقتصادية، طهران
١٤. نياكويي، سيد أمير؛ بهمنش، حسين (١٣٩١). استراتيجية الأمن الإيرانية في مواجهة التحركات الجيوسياسية الأمريكية في الشرق الأوسط. مجلة السياسة العالمية الفصلية
١٥. مسعود نيا، حسين؛ نجفي، داوود (١٣٩٠). السياسة الخارجية التركية الجديدة والتهديدات الأمنية التي تواجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. مجلة آفاق الأمن الفصلية، السنة الرابعة، العدد ١٣، ص ١٣٧-١٦٣
١٦. كل محمدي، ولي؛ سجاد بور، سيد محمد كاظم؛ موسوي، مسعود (١٣٩٥). الأردوغانية وفهم سياسة تركيا في الشرق الأوسط. مجلة الدراسات الاستراتيجية الفصلية، السنة التاسعة عشرة، العدد الثالث، ص ٩٤-١١٨
١٧. فلاح، رحمة الله (١٣٩٠). السياسة الخارجية التركية والتحويلات الثورية في العالم العربي. مجلة دراسات جان إسلام الاستراتيجية الفصلية، العدد ٤٦، السنة الثانية عشرة، ص ١-١٨
١٨. كل محمدي، ولي (١٣٩٨). صراع الأدوار في الشرق الأوسط والتوتر في العلاقات الأمريكية التركية. مجلة الدراسات الاستراتيجية الفصلية، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، ص ٩٧-١٢٥

19. Sharawi, A. (2025, April 10). Turkey's rising influence in post-Assad Syria. Foundation for Defense of Democracies.
20. Salih, M. A. (2025, January 14). Post-Assad Syria: Challenges, opportunities, and the US role in shaping its future. Foreign Policy Research Institute.
21. Barkey, H. J. (2024, December 6). What role is Turkey playing in Syria's civil war? Council on Foreign Relations.
22. Hatahet, S., & Özkizilcik, Ö. (2024, August 15). Red lines and reconciliation: Turkey and Syria's diplomatic gamble. Atlantic Council.
23. [Anonymous]. (2025). Turkey's strategic conduct under the changing international system. JSTOR.
24. Foundation for Defense of Democracies. (2025, February 24). *10 things to know* about Turkey's interventions and influence in Syria.
25. Atlantic Council. (2025). Turkey's Syria and Libya strategies: A Mediterranean power play.
26. Wikipedia contributors. (2025). Turkish-Syrian National Army offensive in Northern Syria (2024-2025). Wikipedia.
27. Levant 24. (2025, March). Forging a historic alliance: Turkish-Syrian relations post-Assad.
28. Foreign Policy Research Institute. (2025, January). Post-Assad Syria: Challenges, opportunities, and the US role in shaping its future.